

الإمام أشهب بن عبد العزيز ومكانته العلمية

الدكتور مصطفى بو عقل

رئيس قسم العقائد والأديان، كلية العلوم الإسلامية - جامعة الجزائر

الذين نذروا أعمارهم لخدمة هذا الدين الخفيف، فكانوا المرجع في فهمه، وعليهم المدار في استفادة أحكامه من مصادره.

وهؤلاء الرجال هم السلف المتبع، وهم الجماعة الذين ذلّلوا طرق الفقه، وبيّنوا فصوله وأبوابه، وشرحوا مسائله، ويسّروا موارده، عملاً به وتبليغاً له، في أمة خير وصدق، وعلم وعمل، ودعوة وإصلاح ونصيحة، مرجعها واحد: الوحي المنزل، لا تنازعها في ذلك الأهواء ولا الأغراض، وبذلك قاموا بفرض من فروض الدين، وخدموا مقصداً من مقاصد الشارع الحكيم، فهيئوا للناس معرفة أحكام الله تعالى في عباداتهم، ومعاملاتهم، وسائر تصرفاتهم. ولأجل ذلك كانوا أعلام الهدى الذين يجب الاقتداء بهم في سيرهم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد،

فإن الله جلّ في علاه، اختصّ من خلقه من يشاء، فهداهم للإيمان، ثم تفضّل من بين المؤمنين على من أحبّ، فرفعهم بالعلم وزينهم بالحلم؛ علمهم الكتاب والحكمة، وفقّهم في الدين، وجعلهم أمناء هذه الأمة على دينه، بهم يصلح العباد ويدفع عنهم، والناس فيما يأتون وفيما يتّقون يُصدّرون عن رأيهم، ومن حُرّم الانتفاع بعلمهم والأخذ عنهم، فقد حرم الخير الكثير.

والفقه الإسلامي غني برجاله فضل من الله ونعمة. قيّض له في القرون الأولى وبعدها في الأزمان المتعاقبة نخبة مفضّلة من النجباء

ومّا ينبغي أن لا يختلف فيه اثنان أو ينازع فيه عاقل أنّ التّعرف على هؤلاء الأعلام الجهابذة، ودراسة ما خلفوه لنا من رصيد فقهي أمر من الأهمية بمكان لكلّ من أراد أن يطالع جانباً من جوانب هذه التّركة العلمية.

ولمّا كان هذا الأمر من المهمّات، جعلت هذا المقال مناسبة لأن أتناول في ترجمة موجزة واحداً من أولئك الكبار الأئمة؛ وهو الإمام أبو عمرو مسكين بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي⁽¹⁾، المعافري⁽²⁾، الجعدي⁽³⁾ الملقب أشهب، أحد رجال المذهب المالكي المجتهدين، الذين ينبغي أن نتعرّف عليهم وأن نفتخر بالانتساب إلى مدرستهم علماً وعملاً⁽⁴⁾.

مولد الإمام أشهب بن عبد العزيز

قد اختلف المؤرخون في سنة مولد الإمام أشهب على قولين؛ فقليل ولد في سنة أربعين ومائة (140هـ) من هجرة النّبي ﷺ، وبه قطع ابن عبد البر التّمري في "الانتقاء"⁽⁵⁾، وابن خلّكان في "الوفيات"⁽⁶⁾، وهو الذي ذكره الذّهبي من تاريخ ولادته في "تاريخ الإسلام"، قال: «قال ابن يونس: ولد أشهب سنة أربعين

ومائة، لثمان بقين من شعبان»⁽⁷⁾.

وقيل ولد سنة خمسين ومائة (150هـ)، حكاه الشّيرازي في طبقاته⁽⁸⁾.

نشأة الإمام أشهب بن عبد العزيز وسيرته العلميّة

وأما عن حياة الإمام أشهب بن عبد العزيز العلميّة، فإنّ الذي يلاحظ أولاً أنّ كتب التاريخ والتّراجم لم تطلّعنا عن مبدأ حياة هذا العَلم ونشأته الأولى، إلّا ما عرّف من أنّه مصري المولد والنّشأة؛ مصر التي كانت من خلال العصور المتوالية والأجيال المتتالية، وبعد الفتح الإسلامي لها، أكثر البقاع الإسلاميّة عمراناً ورخاءً وعظمة.

ولا شكّ أنّ إمامنا الجليل أشهب بن عبد العزيز قد استفاد من كان من العلماء المحدثين والفقهاء في الفسطاط، وما جاورها من المدن العلميّة بمصر - كما هو دأب عامّة الطّلبة المبتدئين - قبل أن يرحل إلى الحجاز، إلى دار هجرة النّبي ﷺ فيجالس علماءها وبخاصّة عالمها وإمامها مالك بن أنس، ويتفقّه به.

وعن سبب إقباله على طلب العلم وارتحاله من أجله يحدثنا قائلاً: «أمرني أبي أن اتخذ سقاية بموضع، فبنيتها

مكانة الإمام أشهب بن عبد العزيز العلمية
وثناء العلماء عليه

قد عُدَّ الإمام أشهب بن عبد العزيز
من فحول العلماء، وأعلام الفضل
والصلاح، فكان من الأئمة الذين خلص
لهم الشَّاء، واتَّفقت كلمة المترجمين له
على إجلاله في سيرته وعلمه، وكان
فقيهاً فاضلاً عارفاً بأقوال إمامه،
قوي الحجَّة، شديد الجواب، لا يقوم
له أحد، وكان محدثاً متقن الحفظ،
ضابط الرواية، معتمداً ثقة فيما روى
عن مالك، ف«تجد أصحاب مالك
لا يعتمدون من مذهبه إلا رواية ابن
القاسم والأشهب، وضربائهم وتلاذ
أصحابهم...»⁽¹¹⁾.

ويدلُّ على سمو رتبة هذا الإمام وعلوِّ
شأنه ما شهد به علماء عصره من شيوخه،
وأقرانه، وتلاميذه، وكبار المترجمين له،
والتأقلين عنه، ومن ذلك:

قول سحنون بن سعيد: «رحم الله
أشهب، ما كان أصدقه وأخوفه لله تعالى،
ما كان يزيد حرفاً واحداً»⁽¹²⁾.

وكان يقول أيضاً: «حدثني المتحرِّي
في سماعه» وهو يقصد أشهب⁽¹³⁾.

مرَّات ويَهْدِيها جيران لي، حسدوني
فيها. فأدركني يوماً غمٌ لذلك، فقعدت
عندها باكياً مفكراً، فسمعت صوتاً من
الصَّحراء يقول: ﴿وَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِيكَ
أَسْتَضِعُّوْا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيْمَةً وَنَجْعَلَهُمُ
الْوَرِثِيكَ﴾ القصص: ٥، فحرَّكت دوابِّي
نحو الصَّوت فلم أر أحداً؛ فعدت إلى
موضعي، فسمعت الصَّوت، فقمْتُ، فلم
أر أحداً؛ فعدت للقعود، فعاد الصَّوت
ثالثة، فعلمت أنّي المراد. فحمدت الله،
وقامت لي نيّة في طلب العلم، وبنيتها،
ووكّلت من يحرسها بأجرة، فلم يعد
أحد إلى خرابها»⁽⁹⁾.

قال: «ما مرَّرت بي إلا أعوام يسيرة
حتّى احتاج أولئك وغيرهم من أهل
بلدي إليّ»⁽¹⁰⁾.

ومن أخذ عنهم العلم من مشاهير
الشيوخ - ما عدا الإمام مالك رحمه
الله - في هذه المرحلة: بكر بن مضر،
يحيى بن أيوب، سعيد المعافري،
الليث بن سعد، عبد الله بن لهيعة،
الفضيل بن عياض، نافع بن عبد
الرَّحمن، عبد العزيز الدَّاروردي،
وجماعة آخرون.

الجراح، وعلم ابن القاسم البيوع، وعلم ابن وهب المناسك»⁽²¹⁾.

وكان رحمه الله يصاحب الشافعي بمصر، فكانا يتذاكران الفقه ويتناظران، وكان ما بينهما متقارباً⁽²²⁾.

وقال القضاعي: «كان - أشهب - من أنظر أصحاب مالك»⁽²³⁾.

وقال الشافعي: «ما ناظرت أحداً من المصريين مثله»⁽²⁴⁾.

وقال سحنون: «ما كان أحديناظر أشهب إلا اضطره بالحجة حتى يرجع إلى قوله»⁽²⁵⁾.

وقال النسائي: «ومن فقهاء الأمصار بمصر، ابن القاسم وأشهب»⁽²⁶⁾.

وقال ابن قيم الجوزية: «مكانه في العلم والأمانة غير مجهول»⁽²⁷⁾.

رتبة الإمام أشهب بن عبد العزيز في الاجتهاد رُوي عن أشهب بن العزيز ما يظهر منه أصالة في الرأي واعتداد بالنفس في العلم، وتصريح بما يعتقد من بلوغه في ذلك درجة مخالفة إمام مذهبه وكبار علماء عصره.

من ذلك ما ذكر أسد بن الفرات من سبب تركه الأخذ عن أشهب بعد ما قصد

وكان محمد بن إدريس الشافعي يقول: «ما أخرجت مصر أفتقه من أشهب»⁽¹⁴⁾. قال الذهبي: «يكفيه - أي ثناء - قول الشافعي فيه: ما أخرجت مصر أفتقه من أشهب»⁽¹⁵⁾.

وقال ابن عبد البر: «وقد قال الشافعي: أفتقه أصحاب مالك المصريين أشهب»⁽¹⁶⁾.

وروي عن سحنون أنه قال: «قال لي ابن القاسم: إن كنت مبتغياً هذا العلم بعدي فابتغه عند أشهب»⁽¹⁷⁾.

وقال أبو سعيد بن يونس: «أشهب، أحد فقهاء مصر وذوي رأيها»⁽¹⁸⁾.

وقال ابن عبد البر: «كان فقيهاً، نبيلاً، حسن النظر، من المالكيين المحققين بمذهب مالك»⁽¹⁹⁾.

وفي "ترتيب المدارك" قال القاضي عياض: «وقال أسد: أتيت ابن القاسم فقال لي: أنا مشغول بنفسي، وجعلت الآخرة أمامي، ولكن عليك بابن وهب، فأتيته فقال: إنما أنا صاحب آثار، ولكن إيت أشهب»⁽²⁰⁾.

وقال ابن وضاح: «لم يخرج لمالك وعبد العزيز - الداروردي - مثل أشهب وابن القاسم وابن وهب، كان علم أشهب

له أشهب وجهه وقال: ليس هو كذلك، ثم أخذ يفسرها ويحتج فيها، فقال ابن القاسم: الشيخ يقوله عفاك الله - يعني مالكا - فقال أشهب: لو قاله ستين مرة، فلم يُرأه ابن القاسم»⁽³⁰⁾.

وكان أشهب بن عبد العزيز مطّلعاً على قواعد الإمام مالك، محيطاً بأصوله ومآخذه التي يستند إليها، ويعتمد عليها، وعارفاً بوجوه النظر وبما تكون نسبته إليها، فعّد بذلك من مجتهدي المذهب⁽³¹⁾.

جاء في "المعيار": «... قد قال شرف الدّين أبو محمد عبد الملك بن علي الفهري وهو أحد محققي الأئمة المتأخرين لما حكى صفات المجتهد، قال: وجميع ما ذكرناه شرائط المفتي المطلق، وهو المجتهد في الدّين. ودونه المجتهد في المذهب، وهو الذي له مكنة بتخريج الوجوه على نصوص إمامه كابن سريج وأبي حامد بالنسبة لمذهب الشافعي، ومحمد بن الحسن وأبي يوسف بالنظر إلى مذهب أبي حنيفة، وابن القاسم وأشهب بالنسبة إلى مذهب مالك»⁽³²⁾.

وكان قبل هذا الكلام قد ذكر عند بيان معنى المجتهد المنتسب أنّه

- بعد وفاة الإمام مالك - تلاميذه المصريين، وقد كانوا أكثر أصحابه ملازمة له. أتى أشهب فسأله، فأجابه أشهب، فقال أسد: من يقول هذا؟ أمالك أم أبو حنيفة؟ فقال أشهب: هذا قولي عفاك الله. فقال له: إنّما سألتك عن قول مالك وأبي حنيفة فتقول هذا قولي؟! فدار بينهم كلام. فقال عبد الله بن عبد الحكم لأسد: ما لك ولهذا، هذا رجل أجابك بجوابه، فإن شئت فاقبل، وإن شئت فاترك. ففرّق بينهما، فترك أشهب⁽²⁸⁾.

واشتهر عنه صدوعه بما يراه حقاً ولو على خلاف هوى الناس ومبتغاهم، غير ملتفت إلى كلامهم فيه، وعرف باستقلاله في العلم، واتباعه للدليل وعدم تقيّده بأقوال شيخه مالك رحمه الله تعالى ف«لقد قال له ابن عبد الحكم يوماً: لو أمسكت قليلاً، قال: لقد علمت ما تقول، ولو فعلت ذلك لكنت أن أجّل في أعين الناس، ولقطعت بعض كلامهم، ولكن والله لا أعمل شيئاً أبداً لا أريد به وجه الله»⁽²⁹⁾.

ويدلّ عليه أيضاً أنّه «جلس يوماً بمكة إلى ابن القاسم، فسأله رجل عن مسألة فتكلّم فيها عبد الرّحمن، فمعرّ

المتمكن من الاستنباط على أصول إمامه، وقواعده المعتبرة عنده في تحصيل أحكام الله عنده⁽³³⁾.

وأما الشريف التلمساني فقد قال في هذا الصدد: «وأما أشهب فهو عند المحققين لم يخرج عن تقليد مالك، ولا ارتقى إلى رتبة الاجتهاد المطلق، لكنّه لما سئل عن الخالف يعتق أمته أن لا يفعل كذا، ثم ولدت بعد اليمين وقبل الحنث، أيعتقون معها؟ قال: لا يعتقون معها، قيل له: إنّ مالكا قال يعتقون معها، قال: وإن قاله مالك فلسنا له بمماليك. قال ابن رشد: فهذا منه نفي للتقليد. قلت: والجمهور على أنّه لم يبلغ درجة الاجتهاد»⁽³⁴⁾.

فنرى من خلال هذا الكلام المنقول عن بعض الأئمة المالكية أنّ هناك خلافاً في بلوغ أشهب رتبة الاجتهاد المطلق، رتبة - في الحقيقة - هو حري بها، وجدير بنيلها لما ثبت من اجتهاده في أكثر من مسألة، وقوله على خلاف مذهب إمامه، وترجيحه على غير طريقته، إلّا أنّ القول بانتساب أشهب في اجتهاده إلى مذهب الإمام مالك، واعتماده على القواعد التي وضعها هذا الإمام الكبير القدوة، وأصوله التي كشف

عنها، لا ينقصه رتبة في العلم والاستحقاق بل يزيد شرفاً، ويعليه درجة لما عرف من فضل الإمام مالك رحمه الله تعالى، وكبر قدره، وعلو شأنه، ورفعة مكانته، وبلوغه في العلم مبلغاً أخلد ذكره.

هذا «وقد عقد الشاطبي في موافقاته مبحثاً في أنّه لا يلزم المجتهد في الأحكام الشرعية أن يكون مجتهداً في كل علم يتعلّق بالاجتهاد على الجملة، وقال فيه: إنّ ابن القاسم، وأشهب، ومحمد بن الحسن، وأبا يوسف، والمزني، والبويطي، اتبعت أقوالهم، وعمل على وفقها مع مخالفتهم لأئمتهم وهم مقلدون لهم في أصول مذهبهم، واجتهادهم مبني على مقدّمات مقلد فيها. فإذا لا ضرر على الاجتهاد مع التقليد في بعض القواعد المتعلقة بالمسئلة المجتهد فيها»⁽³⁵⁾.

ونصّ كلام الشاطبي كما يلي: «العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد عند عامّة الناس كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة، كان لهم أتباع أخذوا عنهم، وانتفعوا بهم، وصاروا في عداد أهل الاجتهاد، مع أنّهم عند الناس مقلدون في الأصول لأئمتهم، ثم اجتهدوا بناء على مقدّمات

مقلد فيها، واعتبرت أقوالهم، وآتبت أراؤهم، وعمل على وفقها، مع مخالفتهم لأئمتهم وموافقاتهم. فصار قول ابن القاسم أو قول أشهب أو غيرهما معتبراً في الخلاف على إمامهم، كما كان أبو يوسف ومحمد بن الحسن مع أبي حنيفة، والمزني والبيوطي مع الشافعي...⁽³⁶⁾، وإنما كان كذلك لأنهم فهموا مقاصد الشرع في وضع الأحكام، ولولا ذلك لم يحل لهم الإقدام على الاجتهاد والفتوى، ولا حل لمن في زمانهم أو من بعدهم من العلماء أن يقرّهم على ذلك، ولا يسكت عن الإنكار عليهم على الخصوص. فلمّا لم يكن شيء من ذلك دلّ على أن ما أقدموا عليه من ذلك كانوا خلقاء بالإقدام فيه. فالاجتهاد منهم ومن كان مثلهم وبلغ في فهم مقاصد الشريعة مبالغهم صحيح لا إشكال فيه»⁽³⁷⁾.

قال الرجل لامرأته، إن كلّمت زيداً، أو خرجت من بيتي من غير إذني - ونحو ذلك ممّا يكون من فعلها - فأنت طالق، وكلّمت زيداً أو خرجت من بيته تقصد أن يقع عليها الطلاق، لم تطلق... وهذا القول هو الفقه بعينه، ولا سيما على أصول مالك وأحمد في مقابلة العبد بنقيض قصده...، فمعاملة المرأة ههنا بنقيض قصدها هو محض القياس والفقه... ولا ريب أنّ هذا الذي قاله أشهب أفقه من القول بوقوع الطلاق، فإنّ الزوج إنّما قصد حصّها ومنعها، ولم يقصد تفويض الطلاق إليها، ولا خطر ذلك بقلبه، ولا قصد وقوع الطلاق عند المخالفة، ومكان أشهب من العلم والإمامة غير مجهول...»⁽³⁸⁾.

الموازنة بين أشهب بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن القاسم

لغرض استظهار مكانة هذا العالم أكثر وبصفة أوضح أضرب مقارنة وأعرض موازنة بينه وبين من عدّه بحقّ المالكيون المحققون أكثر تلاميذ الإمام مالك اتباعاً لمذهبه ومعرفة به وأكثرهم تمسكاً بأصوله وأعلمهم بها:

ولابن قيم الجوزية كلام من هذا المعنى، فقد قال عند بيان مسألة نفاذ الطلاق المعلق، في سياق كلامه عن المخارج من الوقوع في التحليل المحرّم: «المخرج السابع، أخذه يقول أشهب من أصحاب مالك، بل هو أفقهم على الإطلاق، فإنّه قال: إذا

قال ابن لبابة: «ليس هذا عندنا كما قاله محمد، وإنما قاله لأن أشهب شيخه ومعلمه»⁽⁴³⁾.

قال ابن عبد البر ردّاً لكلام ابن لبابة هذا: «أشهب شيخه، وابن القاسم شيخه، وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لهما وأخذه عنهما»⁽⁴⁴⁾.

وهذا الكلام تعقبه القاضي عياض في "ترتيب المدارك" بقوله: «لم يسمع محمد بن عبد الحكم من ابن القاسم وستأتي الحجة على هذا ولا أدري من أين أتى على أبي عمر في هذا مع تقدّمه في هذا الباب»⁽⁴⁵⁾ قال هذا وقد ذكره هو في شيوخه؟!⁽⁴⁶⁾.

والظاهر⁽⁴⁷⁾ أنّ محمد بن عبد الحكم أخذ العلم من كليهما إلا أنّ الذي أخذه عن ابن القاسم شيء يسير باعتناء والده كما ذكر ذلك الذهبي في "السير"⁽⁴⁸⁾، ولم يكن أخذه عنه كأخذه عن أشهب الذي تأخرت وفاته بالنسبة لابن القاسم، وكانت سن ابن عبد الحكم حين وفاة أشهب ثلاثاً وعشرين سنة، فأدركه إدراكاً بيناً طويلاً يسمح له بوصفه بما وصفه به من الفقه والرسوخ في العلم، وأن يفضلّه على ابن القاسم. والله أعلم.

عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري. وذلك كما قلت لمقصد بيان مكانة أشهب بن عبد العزيز من بين تلاميذ الإمام مالك الآخذين عنه بلا واسطة، الناقلين لمذهبه في الأمصار، المشتهرين بالعلم والفتوى.

وفي هذا الصدد قال الذهبي: «وكان أشهب من كبار أصحاب مالك، وما هو بدون ابن القاسم وإن كان ابن القاسم أبصر بفقه مالك منه، لكن أشهب أعلم بالحديث من ابن القاسم»⁽³⁹⁾.

وكان سحنون بن سعيد يقول: «ما كان أحد يناظر أشهب إلا اضطره بالحجة حتى يرجع إلى قوله، ولقد كان يأتينا في حلقة ابن القاسم فيتكلّم في أصول العلم، ويفسر، ويحتج وابن القاسم ساكت ما يرد عليه حرفاً»⁽⁴⁰⁾.

وسئل مرة عنهما فأجاب: «كانا كفرسي رهان، ربّما وفقّ هذا وخذل هذا، وربّما خذل هذا ووفقّ هذا»⁽⁴¹⁾.

وكان ابن عبد الحكم يفضلّ أشهب في الرأي ويقول: «أشهب أفقه من ابن القاسم مائة مرة»⁽⁴²⁾.

القاسم: أنت عيونك كدرة وعيني أنا صافية»⁽⁵¹⁾.

وكان ابن القاسم يقول: «كأنّي كنت أنا وأشهب نختلف إلى عاملين مختلفين»⁽⁵²⁾ قال القاضي عياض: «لاختلافهما في الرواية»⁽⁵³⁾.

كما كانا قد تشاجرا لأجل أنّ بعضاً من أهل الأندلس⁽⁵⁴⁾ قد مشوا بينهما حتّى أفسدوا ما بينهما، وحلف أشهب بالمشي إلى مكة ألاّ يكلم ابن القاسم، فندم وأراد أن يمشي، فلمّا سمع بذلك ابن القاسم قال: هو يحنّ نفسه ويمشي وأمشي معه، فمشيا جميعاً وحجّاً⁽⁵⁵⁾.

قال يحيى بن يحيى الليثي: «سمعت ابن القاسم يدعو على رجلين من أهل الأندلس دخلا بينه وبين أشهب، فسمعتة يقول: اللهم عنهما بسعيهما، ولا تنفعهما بحملهما، فما ماتا حتّى عرف ذلك فيهما»⁽⁵⁶⁾.

وقيل في سبب تشاجرهما إنّهما اختلفا في قول مالك في مسألة، وحلف كلّ واحد على نفي قول الآخر، فسألا ابن وهب فأخبرهما أنّ

والأكيد أنّ المنافسة كانت شديدة بينهما⁽⁴⁹⁾، فهذا يحيى بن يحيى الليثي يروي لنا أنّ أسد بن الفرات لما قرأ على ابن القاسم "الأسدية"، وضع أشهب يده في مثلها فخالفه في جلّها...، فقال أسد لابن القاسم: يا أبا عبد الله لو أعدتّ نظرك في هذه الكتب، فإنّ صاحبك خالفك، فما لا يملك فيه أقررتّه، وما خالفك فيه أعدتّ النظر فيه. فقال: أفعل إن شاء الله تعالى.

قال أسد: فلمّا تقاضيته بعد أيّام في ذلك قال لي: يا أبا محمد، نظرت في مقالتيك، فوجدت إجابتي يوم أجبت لله وحده، فرجوت أن أوفق، وإجابتي الآن إنّما تكون نقضاً على صاحبي، فأخاف أن لا أوفق في الآخرة⁽⁵⁰⁾.

وقال ابن الحارث الخشني: «لما كملت "الأسدية" أخذها أشهب وأقامها لنفسه، واحتجّ لبعضها. فبلغني أنّه لما بلغ ابن القاسم ذلك قال: أمة وكذّاء، تفعل مثل هذا؟! - يعني أنّه وجد كتاباً تامّاً فبنى عليه - فأرسل إليه أشهب: أنت إنّما غرفت من عين واحدة وأنا من عيون كثيرة، فأجابه ابن

مالكاً قال القولين جميعاً، فحجاً قضاءً لليمين التي حثا فيها⁽⁵⁷⁾.

وعلى ما حصل بين هذين العالمين من اختلاف، وما كان بينهما من تباعد، فإن ذلك لم يمنع أشهب من قول الحق في صاحبه، والإنصاف له. فإنه سئل مرة عنه وعن ابن وهب أيهما يُقدّم؟ فأجاب: «لو قطعت رجل ابن القاسم لكانت أفقه من ابن وهب»⁽⁵⁸⁾.

ووقف مرة على قبره فقال: «رحمك الله يا أبا عبد الله، قد كنّا نترك كثيراً خوفاً من نقدك، فسنهلك بعدك.»⁽⁵⁹⁾.

فهذا ممّا يدلّ على إجلال أشهب لابن القاسم، وتعظيم قدره، والرّفْع من شأنه، والاعتراف له بالتّقدّم في العلم والمعرفة، وإن خالفه في كثير من مذهبه، فإن ذلك شأن العلم والعلماء.

والحاصل من الخلاف الذي وقع في تقديم أحد الإمامين على الآخر، أن القاعدة في المذهب المالكي أنه «إذا اختلف الناس فالقول ما قال ابن القاسم». ولا يعكّر على هذا الوضع ما حاوله بعض الأندلسيين من العدول في القضاء عن رأي ابن القاسم إلى رأي أشهب.

ثمّ استقرّ الأمر على وفاق بين المدارس المالكية المختلفة أن الفتوى إنّما تكون بقول مالك في "الموطأ"، فإن لم يجده في التنازلة فبقوله في "المدوّنة"، فإن لم يجده فبقول ابن القاسم فيها، وإلاّ فبقوله في غيرها، وإلاّ فبقول الغير فيها، فأقوايل أهل المذهب⁽⁶⁰⁾.

آثار الإمام أشهب بن عبد العزيز العلمية

سبق ذكر مخالفة أشهب بن عبد العزيز لابن القاسم فيما رواه هذا الأخير من العلم في "الأسدية"، تلك المخالفة التي نتج عنها ما عرف بعد بـ "مدونة أشهب" وبـ "كتب أشهب"⁽⁶¹⁾.

وقد أشار إلى هذه المدوّنة بعض من نقل منها أو ممن نقل منها، من ذلك - لا على سبيل الحصر - ما نقله ابن ناجي في شرحه على "الرسالة" حيث قال في حكم بيع الكلب بعد وقوعه: «وإذا فرّعنا على مذهب المدوّنة بالمنع ووقع البيع فروى أشهب في مدوّنته أنه يفسخ إلاّ أن يطول»⁽⁶²⁾.

وكذا فعل صاحب كتاب "طبقات علماء إفريقية" حيث أشار إلى مدوّنة

4 - سماعات أشهب. وعدد كتب سماعاته عشرون كتاباً⁽⁶⁷⁾.

5 - رواية للموطأ عن مالك⁽⁶⁸⁾.

بقي أن نشير في هذا الصدد إلى أن "أسمعة أشهب" اختصرها تلميذه عبد الله بن عبد الحكم، ثم اختصر من هذا المختصر كتاباً صيراً، وعلى هذين الاختصارين مع غيرهما

معمل المالكيين من البغداديين في المدارس، وإياهما شرح أبو بكر الأبهري وغير واحد من العراقيين وأهل المشرق⁽⁶⁹⁾.

مرض الإمام أشهب بن عبد العزيز ووفاته قال يونس بن عبد الأعلى: «دخلت على أشهب في مرضه الذي مات فيه، فقال لي: يا يونس، فقلت: لبيك، قال: انظر ما ههنا - وأشار إلى كتبه - فإذا جمعت من الحجج على هذا البدن الضعيف ما أستريح إلا أن آخذ المصحف فأضعه على صدري. وكانت كتبه في زنبيل كبير»⁽⁷⁰⁾.

وقال محمد بن حفص المعافري: «مرض أشهب فرأيت في المنام أن قائلاً يقول لي: يا محمد، فأجبته فقال: ذهب الذين يقال عند فراقهم

ليت الأرض بأهلها تصدّع»⁽⁷¹⁾

أشهب في موضعين من كتابه في الصفحة 149 أولاً ثم في الصفحة 177.

وجاء في كتاب "دراسات في مصادر الفقه المالكي" لمؤلفه ميكلوش موراني، ما نصه: «تعد مؤلفات أشهب في القرنين الثاني والثالث للهجرة قسماً هاماً من الفقه المالكي في القيروان، أورد منها فؤاد سزكين (تاريخ التراث العربي 1/467)، ويوسف شاخ Arabica 14/233 - 35) قسماً وهو "كتاب الحج". ويذكر في السجل القديم لمكتبة القيروان ما مجموعه خمس عشرة كراسة من مؤلفات أشهب بعنوان "سماع أشهب".... وتوجد أوراق غير مرتبة من مؤلفات أشهب في بعض ملفات تضم من بينها قطعاً لا يمكن التعرف عليها بسهولة»⁽⁶³⁾.

وتما عرف من كتب أشهب بن عبد العزيز:

- 1 - كتاب الاختلاف في القسامة⁽⁶⁴⁾.
- 2 - كتاب فضائل عمر بن عبد العزيز⁽⁶⁵⁾.
- 3 - المدونة أو كتب أشهب. قال القاضي عياض: «وهو كتاب جليل كبير كثير العلم»⁽⁶⁶⁾.

وقد ذكر بعضهم لتاريخ وفاته غير ما تقدّم، فقليل: توفي سنة ثلاث ومائتين (203هـ)⁽⁷⁸⁾.

دفن أشهب بن عبد العزيز بجوار شيخه وصاحبه عبد الرحمن بن القاسم العتقي، خارج باب القرافة الصغرى، حيث تربة بني زهرة المعروفة بتربة أولاد ابن عبد الحكم، وفيها دفن الإمام الشافعي فعرفت بعد ذلك باسمه⁽⁷⁹⁾.

هذا الذي سنح لي ذكره من ترجمة الإمام أشهب بن عبد العزيز من بين أعلام كثيرين في المذهب المالكي، حري بنا الفخر بهم، والاعتزاز بالانتماء إلى مدرستهم التي عدت أصولها أصحّ أصول أهل الإسلام، واعتبر أتباع مذهبهم أولى وأحرى لسلامة مناهج أهله في العلم والعمل. والله أعلم.

فقلت لامرأتي: ما أخوفني أن يموت أشهب، فخرجت فإذا هو قد مات⁽⁷²⁾.

وقال آخر⁽⁷³⁾: «نمت في القائلة فرأيت هاتفاً يقول:

ليبك على الإسلام من كان باكياً
فقد أوشكوا هلكاً وما قدّم العهد
وأدبرت الدنيا وأدبر خيرها
وقد ملّها من كان يُفلقه الوعد⁽⁷⁴⁾
فخرجت إلى المسجد فُنعيّ إليّ أشهب
رحمه الله⁽⁷⁵⁾.

تاريخ وفاة الإمام أشهب بن عبد العزيز
ومكان دفنه

وبعد أن قضى الإمام أشهب بن عبد العزيز حياة مرتبطة بالعلم ومجالس العلماء تعلماً وتعليماً، أدركته المنية في شهر رجب⁽⁷⁶⁾ من سنة أربع ومائتين (204هـ).

وقيل توفي لثلاث وعشرين ليلة خلت من شعبان⁽⁷⁷⁾.

الهوامش

- (1) القَيْسي نسبة إما إلى قيس عَيْلان وهي بطن من بطون بَكْر بن وائل، وإما إلى قيس عَيْلان بن مضر، وإما إلى القيس وهي قرية بصعيد مصر، سميت بهذا الاسم لأن فتحها كان على يد قيس بن الحارث المرادي. (انظر: الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري: 69/3؛ لب الباب في تحرير الأنساب للسيوطي: 195/2).
- (2) المَعافري فنسبة إلى المَعافِر بن يعفر بن مالك بطن من بطون قحطان، وهي قبيلة ينسب إليها كثير عامتهم بمصر. (انظر: الباب في تهذيب الأنساب: 228/3؛ لب الباب في تحرير الأنساب: 264/2).
- (3) الجعدي فنسبة إلى ولد جعدة بني كلاب بني ربيعة بني عامر. (انظر: الباب في تهذيب الأنساب: 306/2).
- (4) انظر ترجمة الإمام أشهب بن عبد العزيز في:
- المعرفة والتاريخ للفسوي: 195/1
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 242/2
- كتاب الثقات لابن حبان: 136/8
- الانتقاء لابن عبد البر: 96 و 174
- طبقات الفقهاء للشيرازي: 150
- ترتيب المدارك للقاضي عياض: 262/3
- وفيات الأعيان لابن خلكان: 238/1
- تهذيب الكمال للمزي: 359/1
- كشف النقاب في الأسماء والألقاب لابن الجوزي: 30
- تاريخ الإسلام للذهبي: 64/14
- سير أعلام النبلاء للذهبي: 500/9
- ذات النقاب في الألقاب للذهبي: 18
- الديباج المذهب لابن فرحون: 98

= تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: 359/1

النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: 175/2

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: 296/2

نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني: 41

شذرات الذهب لابن العماد: 12/2

حسن المحاضرة للسيوطي: 305/1

شجرة النور الزكية لمخولوف: 59/1

الفكر السامي للحجوي: 524/2

الأعلام للزركلي: 333/1.

(5) الانتقاء: 174.

(6) وفيات الأعيان: 239/1.

(7) تاريخ الإسلام: 66/14.

(8) طبقات الفقهاء: 150، وانظر: الثقات: 136/8؛ ترتيب المدارك: 269/3؛ وفيات الأعيان: 237/1؛

تاريخ الإسلام: 195/1؛ النجوم الزاهرة: 176/2؛ الديباج المذهب: 99.

(9) ترتيب المدارك: 266/3؛ الديباج المذهب: 99؛ وفيات الأعيان: 215/1. قال القاضي عياض: «وقد

حكيت مثل هذه الحكاية لآب بن سعد حين بنى داره والله أعلم». (ترتيب المدارك: 267/3).

(10) ترتيب المدارك: 267/3.

(11) معالم السنن للخطابي: 8/1.

(12) ترتيب المدارك: 263/3.

(13) ترتيب المدارك: 263/3.

(14) ترتيب المدارك: 262/3؛ تاريخ الإسلام: 64/14؛ العبر للذهبي: 270/1.

(15) سير أعلام النبلاء: 501/9.

(16) الانتقاء: 98.

(17) ترتيب المدارك: 262/3.

(18) تهذيب الكمال: 97/3.

- (19) الانتقاء: 174؛ ترتيب المدارك: 3/؛ تاريخ الإسلام: 65/14 - 66.
- (20) ترتيب المدارك: 263/3.
- (21) ترتيب المدارك: 247/3؛ الجرح والتعديل: 342/2.
- (22) الانتقاء: 174؛ ترتيب المدارك: 265/3.
- (23) وفيات الأعيان: 238/1 - 239.
- (24) وفيات الأعيان: 239/1.
- (25) ترتيب المدارك: 264/3.
- (26) ترتيب المدارك: 245/3.
- (27) إعلام الموقعين: 97/4.
- (28) رياض النفوس: 261/1؛ ترتيب المدارك: 297/3.
- (29) ترتيب المدارك: 264/3.
- (30) ترتيب المدارك: 266/3.
- (31) مفتاح الوصول للشريف التلمساني (بتصرف): 151.
- (32) المعيار المعرب للونشيري: 354/6 و 377/11.
- (33) المعيار المعرب: 351/6.
- (34) مفتاح الوصول: 206 - 207.
- (35) الفكر السامي: 519/1.
- (36) الموافقات للشاطبي: 114/4.
- (37) الموافقات: 164/4.
- (38) إعلام الموقعين: 97/4.
- (39) تاريخ الإسلام: 66/14.
- (40) ترتيب المدارك: 264/3.
- (41) ترتيب المدارك: 263/3.
- (42) الانتقاء: 98؛ ترتيب المدارك: 263/3؛ تاريخ الإسلام: 65/14.
- (43) الانتقاء: 98؛ ترتيب المدارك: 263/3.

(44) الانتقاء: 98؛ ترتيب المدارك: 263/3.

(45) ترتيب المدارك: 263/3

(46) انظر: ترتيب المدارك: 157/4، قال: «محمد بن عبد الحكم، أبو عبد الله، سمع من أبيه، وابن وهب، وأشهب، وابن القاسم...».

(47) كما أشار إلى ذلك محقق "الانتقاء" الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (انظر الصفحة: 98، الهامش رقم: 1).

(48) سير أعلام النبلاء: 502/9 - 503.

(49) طبقات الفقهاء: 150؛ وفيات الأعيان: 238/1.

(50) ترتيب المدارك: 253/3 - 254.

(51) ترتيب المدارك: 265/3.

(52) ترتيب المدارك: 250/3.

(53) ترتيب المدارك: 250/2.

(54) وهو موسى بن الفرج القرطبي المعروف بالشَّيْبِجَلِيَّة. انظر تاريخ علماء الأندلس: 850/2.

(55) ترتيب المدارك: 260 - 259/3.

(56) ترتيب المدارك: 260/3.

(57) ترتيب المدارك: 260/3.

(58) ترتيب المدارك: 247/3.

(59) ترتيب المدارك: 248/3.

(60) فتح العلي المالک لمحمد عlish: 73/1؛ وانظر مصطلح المذهب عند المالكية: 51/1 - 55.

(61) ترتيب المدارك: 253/3.

(62) شرح ابن ناجي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: 130/2؛ وانظر: فصول الأحكام للباجي: 199؛

ودراسات في مصادر الفقه المالكي لميكلوش موراني: 194 - 195.

(63) دراسات في مصادر الفقه المالكي: 196 - 201.

(64) ترتيب المدارك: 265/3؛ الإمام مالک لمحمد أبو زهرة: 200.

(65) ترتيب المدارك: 265/3؛ الإمام مالک لمحمد أبو زهرة: 200.

(66) ترتيب المدارك: 265/3؛ دراسات في مصادر الفقه المالكي: 195.

- (67) ترتيب المدارك: 264/3.
- (68) شرح الزرقاني على الموطأ: 5/1.
- (69) ترتيب المدارك: 364/3؛ وانظر منه: 365/3 - 366.
- (70) ترتيب المدارك: 271/3.
- (71) ترتيب المدارك: 270/3.
- (72) ترتيب المدارك: 270/3.
- (73) لم أقف على من عيّن هذا القائل.
- (74) ترتيب المدارك: 270/3.
- (75) ترتيب المدارك: 270/3.
- (76) نقل صاحب الوفيات قول ابن يونس في تاريخه: «وتوفي يوم السبت لثمان باقين من شعبان سنة أربع ومائتين». (وفيات الأعيان: 239/1). ولعله الصواب لما ذكر أن الشافعي توفي آخر يوم رجب.
- (77) ترتيب المدارك: 269/3؛ وفيات الأعيان: 239/1.
- (78) ترتيب المدارك: 270/3.
- (79) انظر كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقرئية) للمقرئ: 462/2؛ وفيات الأعيان: 238/1.